أثر السياسة المالية والسياسة النقدية في التوازن(المضاعف المالي والمضاعف النقدي)

يتحقق التوازن العام في نموذج(IS-LM) عندما تتوازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد في نفس الوقت، وهذا لا يحدث سوى عند مستوى واحد من الدخل(Y) وسعر الفائدة(i)، وتمثل نقطة تقاطع منحنيي (IS)و (LM). وعليه فإن أي تغير يحدث في أحد المنحنيين سيؤدي إلى تغير نقطة التوازن العام، أي تغير قيمة الدخل الوطني وقيمة سعر الفائدة التوازنيتين، حيث يمكن حساب هذه التغيرات بالاعتماد على مضاعف السياسة المالية (في حالة تغير منحنى (IS) بسبب السياسة المالية)، أو بالاعتماد على المضاعف النقدي(في حالة تغير منحنى (LM) بسبب السياسة النقدية):

أولًا: الصيغة العامة للمضاعف المالي والمضاعف النقدي

يقيس لنا المضاعف المالي قيمة تغير الدخل الوطني وقيمة تغير سعر الفائدة ، الناتجتين عن اتباع سياسة مالية (تغير الانفاق الحكومي، التحويلات الحكومية والضرائب). بينما يقيس المضاعف النقدي التغيرات في الدخل وسعر الفائدة الناتجة عن السياسة النقدية(تغير عرض النقود). ويمكن الوصول إلى الصيغة العامة لكلا المضاعفين، كمايلي:

ننطلق من الصيغتين العامتين للدخل التوازني للسوقين (السلعية والنقدية):

$$(IS):\ Y=\frac{(a-b.tx+b.tr+I0+G0+X0-M0)}{1-b+b.t+m}-\frac{h.i}{1-b+b.t+m}$$

$$Y=Ke.(B-h.i)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

$$Ke=\frac{1}{1-b+b.t+m}$$

$$B=(a-b.tx+b.tr+I0+G0+X0-M0)$$

$$(LM):\ Y=\frac{(MS-A)}{\alpha}+\frac{g.i}{\alpha}\qquad\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\quad(2)$$

شرط توازن الاقتصاد الوطني هو تساوي الدخل الوطني لتوازن سوق السلع مع الدخل الوطني لتوازن سوق النقد، ومنه نستخرج قيمة (i) من المعادلة(2) ونعوضا في المعادلة(1):

$$i=\frac{\alpha.Y-M0+A}{g}$$

بالتعويض في (1)، نجد:

$$Y=Ke.(B-h.\frac{\alpha.Y-MS+A}{g})$$

$$Y=Ke.B-Ke.h.Y.\frac{\alpha}{g}+Ke.\frac{h}{g}\ (MS+A)$$

$$Y(1+\frac{Ke.h.\alpha}{g})=Ke.(B+\frac{h(MS-A)}{g}$$

$$Y=\frac{Ke}{1+\frac{Ke.h.\alpha}{g}}.B+\frac{Ke}{1+\frac{Ke.h.\alpha}{g}}.\frac{h}{g}.(MS-A)$$

بالتعويض في إحدى المعادلتين(1) و(2)، نجد سعر الفائدة التوازني*(i)*:

$$I=\Theta.\frac{\alpha}{g}.B-\Theta.\frac{1}{Ke.g}.(MS-A)$$

$$Y=\Theta.B+\Theta.\frac{h}{g}.(MS-A)$$

$$Y=\Theta.B+\delta.(MS-A)$$

حيث:

$\Theta=\frac{Ke}{1+\frac{Ke.h.\alpha}{g}}$: وهو يمثل المضاعف المالي,

$\delta=\Theta.\frac{h}{g}$: وهو يمثل المضاعف النقدي.

ثانيًا: أثر السياسة المالية في نقطة التوازن العام

تشمل السياسة المالية تغير الانفاق الحكومي، التحويلات الحكومية ةالضرائب:

1- مضاعف الإنفاق الحكومي:

في حالة تغير الانفاق الحكومي بـ ΔG سيتغير الدخل الوطني التوازني بـ ΔY ، ويتغير سعر الفائدة التوازني بـ Δi، حيث:

$$\Delta Y=\Theta.\Delta G$$

$$\Delta i=\Theta.\frac{\alpha}{g}.\Delta G$$

2- مضاعف التحويلات الحكومية:

في حالة تغير التحويلات الحكومية بـ Δtr سيتغير الدخل الوطني التوازني بـ ΔY ، ويتغير سعر الفائدة التوازني بـ Δi، حيث:

$$\Delta Y=\Theta.b.\Delta tr$$

$$\Delta i=\Theta.\frac{\alpha}{g}.b.\Delta tr$$

3- مضاعف الضرائب:

في حالة تغير الضرائب بـ Δtx سيتغير الدخل الوطني التوازني بـ ΔY ، ويتغير سعر الفائدة التوازني بـ Δi، حيث:

$$\Delta Y=\Theta.(-b).\Delta tx$$

$$\Delta i=\Theta.\frac{\alpha}{g}.(-b).\Delta x$$

ثالثًا: أثر السياسة النقدية في نقطة التوازن العام

تتمثل السياسة النقدية في تغير عرض النقود (MS)، الناتج عن استخدام الأدوات الثلاث المعروفة(سعر الخصم، معدل الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوح):

في حالة تغير عرض النقود بـ ΔMS سيتغير الدخل الوطني التوازني بـ ΔY ، ويتغير سعر الفائدة التوازني بـ Δi، حيث:

$$\Delta Y = \Theta.\frac{h}{g}.\Delta MS$$

$$\Delta Y = \delta.\Delta MS$$

$$\Delta i = - \Theta.\frac{1}{Ke.g}.\Delta MS$$

رابعًا: أثر السياسة التجارية في نقطة التوازن العام

تتعلق السياسة التجارية بتغير الصادرات والواردات كمايلي:

1- مضاعف الصادرات:

في حالة تغير الصادرات بـ Δx سيتغير الدخل الوطني التوازني بـ ΔY ، ويتغير سعر الفائدة التوازني بـ Δi، حيث:

$$\Delta Y = \Theta.\Delta X$$

$$\Delta i = \Theta.\frac{\alpha}{g}.\Delta X$$

2- مضاعف الواردات:

في حالة تغير الواردات بـ Δ M سيتغير الدخل الوطني التوازني بـ ΔY ، ويتغير سعر الفائدة التوازني بـ Δi، حيث:

$$\Delta Y = - \Theta.\Delta M$$

$$\Delta i = - \Theta.\frac{\alpha}{g}.\Delta M$$